

مثل هذه المراقب ، سيظلان يعرضان للخطر دور وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الوسائل الدولية في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي توفير الضمانات ضد زيادة انتشار الأسلحة النووية :

٣ - ترى أن أي تهديد بهاجمة وتدمر المراقب النووي في العراق وفي غيره من البلدان يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة :

٤ - تكرر تأكيد طلبها بأن تسحب إسرائيل على الفور تهديدها بهاجمة وتدمر المراقب النووي في العراق وفي غيره من البلدان :

٥ - ترجمة أخرى من مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ ما يلزم من التدابير لردع إسرائيل عن تكرار مثل هذا الهجوم على المراقب النووي :

٦ - تعيد تأكيد دعوتها إلى مواصلة النظر ، على الصعيد الدولي ، في اتخاذ تدابير قانونية لحظر المجرميات المسلحة على المراقب النووي والتهديد بها وذلك على سبيل المساهمة في تعزيز وضمان التطوير الآمن للطاقة النووية للأغراض السلمية :

٧ - تعرب عن عميق تقديرها للأمين العام وللفريق الخبراء المعنى بأثار الاعتداء الإسرائيلي المسلح على المشات النوية العراقية لدراساتها الشاملة<sup>(٢٩)</sup> :

٨ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار :

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون « العدوان الإسرائيلي المسلح على المشات النوية العراقية وأثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين » .

## الجلسة العامة ٥٢

١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣

١٠/٣٨ - الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومبادرات السلم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٥٣٠ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٩ أيار / مايو ١٩٨٣ الذي نوه بجهود مجموعة كونتادورا ووجه نداء

٩/٣٨ - العدوان الإسرائيلي المسلح على المشات النووية العراقية وأثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « العدوان الإسرائيلي المسلح على المشات النووية العراقية وأثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين » ،

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن والمجمعية العامة ،

وإذ تحيط علمًا بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

وإذ تحيط علمًا أيضًا مع التقدير بتقرير الأمين العام<sup>(٢٨)</sup> ،

وإذ تنظر ببالغ القلق إلى استمرار إسرائيل في رفض تنفيذ تلك القرارات ،

وإذ تكرر الإعراب عن جزعها لتوفر المعلومات والأدلة بشأن اقتناء إسرائيل للأسلحة النووية وتطويرها لهذه الأسلحة ،

وإذ تشير إلى الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم جميع الدول الأعضاء بالامتثال في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامية الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ أن الهجوم المسلح بالأسلحة التقليدية على آية منشأة نوية من شأنه أن يولد أثارةً إشعاعية خطيرة ، وأن يؤدي أيضاً إلى اندلاع حرب إشعاعية ،

١ - تكرر إدانتها لاستمرار إسرائيل في رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) الذي اتخذه المجلس بالإجماع في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨١ :

٢ - تلاحظ أن البيانات الصادرة عن إسرائيل حتى الآن لم تبد المخاوف الناجمة عن أن تهديدها بتكرار هجومها المسلح على المراقب النووي ، وكذلك القيام بأي عمل مشابه ضد

وإذ تشير إلى إعلان كانوا ب شأن السلم في أمريكا الوسطى الذي أصدره رؤساء جمهورياتها بما وفنزويلا والمكسيك وكولومبيا في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٣<sup>(٣٠)</sup> ، والذي وجه فيه نداء من أجل قيام البلدان الواقعة داخل المنطقة وخارجها بالتعهد بالتزامات سياسية من أجل إقامة سلم دائم في المنطقة ،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان كانوا ب موافقة دول أمريكا الوسطى على وثيقة أهداف<sup>(٣١)</sup> تشكل أساساً للاتفاق على المفاوضات التي ينبغي أن تجري في أقرب وقت ممكن بهدف إعداد الاتفاques واعتماد الإجراءات الالزامية لـ إضفاء الصبغة الرسمية على الالتزامات وتأمين نظم كافية للرقابة والتحقق ،

وإذ تقدر التأييد الدولي الواسع الذي تلقاه الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا لإيجاد حل سلمي للمنازعات التي تعاني منها المنطقة يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض ،

١ - تكرر تأكيد حق جميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلام ، وحقها في تقرير مستقبلها دون أي تدخل أجنبي من أي نوع ، أيًّا كانت ذريعته وأيًّا كانت الظروف التي يتم فيها :

٢ - توکد أن احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ضروري لإقرار الأمن والتعايش السلمي بين دول أمريكا الوسطى :

٣ - تدين أعمال العدوان المرتكبة ضد سيادة دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، التي تسببت في خسائر في الأرواح وألحقت باقتصادها أضراراً لا يمكن تداركها ، فأعاقت بذلك تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها ، وما يتسم بالخطورة البالغة في هذا السياق :

(أ) الهجمات التي تشن من الخارج على المشات الاستراتيجية لنيكاراغوا ، كالطائرات ، والموانئ ، ومشات تخزين الطاقة ، وغير ذلك من الأهداف التي يؤثر تدميرها تأثيراً خطيراً على الحياة الاقتصادية للبلد ويعرض التجمعات السكانية الكثيفة للخطر ؛

(ب) الخسائر المستمرة في الأرواح في السلفادور وهندوراس وكذلك تدمير مرافق العمل العامة والخسائر في الإنتاج ؛

(٣٠) A/38/303-S/15877 . المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع . انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وأب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، الوثيقة S/15877 . المرفق .  
(٣١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الوثيقة S/16041 . المرفق .

عاجلاً إلى جميع الدول المهمة داخل المنطقة وخارجها لأن تتعاونعاً تماماً مع مجموعة كونتادورا ، عن طريق حوار صريح وبناء حل الخلافات التي تفرق بينها ،

وإذ تعيد تأكيد مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تشير إلى التزام جميع الدول بالامتناع عن اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة آية دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد حق جميع الشعوب غير القابل للنصرف في تغيير نظام حكمها و اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل أجنبي أو قسر أو فيد أبداً كان ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الصراعات الداخلية في بلدان أمريكا الوسطى قد نشأت عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل منها ، وبالتالي ينبغي ألا توضع في إطار المواجهة بين الشرق والغرب ،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء تفاقم التوترات والمنازعات في أمريكا الوسطى وزيادة أعمال التدخل الخارجي والاعتداءات الأجنبية على بلدان المنطقة ، مما يهدد السلم والأمن الدوليين ،

وإدراكاً منها لضرورة التشجيع على إقامة السلم على أساس متبنيه ، تهيء الظروف المؤدية إلى قيام عملية ديمقراطية حقيقية وإلى احترام حقوق الإنسان ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق أن الحوادث المسلحة ، والاشتباكات على الحدود ، وأعمال الإرهاب والتغريب ، والاتجار في الأسلحة ، والأعمال الرامية إلى إثارة الفلاقل في بلدان المنطقة وضدها قد زادت من حيث العدد والشدة في الأسابيع الأخيرة ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد الوجود العسكري لبلدان من خارج المنطقة ، والقيام بأعمال سافرة ومستترة ، واستخدام الأراضي المجاورة لشن أعمال ترمي إلى إثارة عدم الاستقرار ، مما أسهم في زيادة التوترات في المنطقة ،

وإذ تشعر ببالغ القلق لاستمرار النزاعسلح في بلدان أمريكا الوسطى وازدياده سوءاً بسبب التدخل الأجنبي المتزايد ،

وإذ تأخذ في الاعتبار ما تحقق في الاجتماعات التي عقدتها وزراء خارجية دول مجموعة كونتادورا مع وزراء خارجية السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس من تقدم في تحديد المعايير التي تحظى بالاهتمام واقتراح الإجراءات الالزامية للنظر فيها ،

**١١/٣٨ - الدستور العنصري الجديد المقترن في جنوب إفريقيا**

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى العديد من قراراتها وقرارات مجلس الأمن التي تطالب السلطات في جنوب إفريقيا بالتخلي عن الفصل العنصري ، وإنهاء قهر الأغلبية السوداء وقمعها ، والسعى إلى إيجاد حل سلمي عادل دائم يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٢٢)</sup> ،

وإذ تؤكد من جديد أن الفصل العنصري جريمة في حق الإنسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ يساورها شديد القلق لأن ما يسمى « المقترنات الدستورية » التي وافق عليها جمهور الناخبين في جنوب إفريقيا ، وكله من البيض ، في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ يزيد ترسیخ الفصل العنصري ،

واقتناعاً منها بأن هدف ما يسمى « المقترنات الدستورية » هو حرمان الأغلبية الأفريقية الأصلية من جميع الحقوق الأساسية بما فيها حق المواطنة ، وتحويل جنوب إفريقيا إلى « للبيض وحدهم » بما يتمشى مع سياسات الفصل العنصري المعلنة ،

وإذ تدرك أن إدراج الذين يسمون « ملونين » والسكان ذوي الأصل الآسيوي ضمن « المقترنات الدستورية » إنما يهدف إلى تفتيت وحدة شعب جنوب إفريقيا المقهور وإثارة الصراع الداخلي .

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن من أهداف ما يسمى « المقترنات الدستورية » للنظام العنصري جعل السكان « الملونين » والسكان ذوي الأصل الآسيوي في جنوب إفريقيا مؤهلين للتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصري لتحقيق مزيد من القمع الداخلي والعدوان على الدول الأفريقية المستقلة ،

وإذ ترحب بالمقاومة المتحدة لشعب جنوب إفريقيا المقهور ضد هذه المناورات « الدستورية » ،

وإذ تؤكد مرة أخرى شرعية كفاح شعب جنوب إفريقيا المقهور من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ينعم فيه شعب جنوب إفريقيا بأسره ، بصرف النظر عن العنصر

(ج) تزايد أعداد اللاجئين في عدة بلدان في المنطقة :

٤ - تحدث دول المنطقة وكذلك الدول الأخرى على الامتناع عن مواصلة أو بدء العمليات العسكرية بهدف ممارسة الضغط السياسي ، مما يزيد من سوء الحالة في المنطقة ويعرقل جهود مجموعة كونتادورا لتشجيع المفاوضات بموافقة حكومات أمريكا الوسطى :

٥ - تحبّط علىَّ مع الارتياب موافقة بلدان المنطقة على اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى إقامة ، عند الاقتضاء تحسين ، نظم ديمقراطية وقيقية وتعديدية تضمن المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ القرارات وتضمن حرية مشاركة تيارات الرأي المختلفة في عمليات انتخابية أمينة ودورية ، تقوم على المراعاة التامة للحقوق المدنية ، مع تأكيد وجود صلات وثيقة بين تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتطور وأوجه التقدم المحرز في ميدان التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية :

٦ - تعرب عن تأييدها الشديد لمجموعة كونتادورا وتحثّها على مواصلة بذل جهودها التي تحظى بالتأييد الفعال من المجتمع الدولي وبالتعاون الصريح من جانب البلدان المهمة داخل المنطقة وخارجها :

٧ - ترحب مع الارتياب بإعلان كانكون بشأن السلم في أمريكا الوسطى ، الصادر عن رؤساء جمهورياتها بما وفزويلا والمكسيك وكولومبيا وكذلك « وثيقة الأهداف » التي وافقت عليها حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، اللذين يتضمنان الأسس الازمة لبدء المفاوضات التي تستهدف تحقيق التعايش في ونام في أمريكا الوسطى :

٨ - ترجو من الأمين العام أن يبقى مجلس الأمن ، وفقاً لقراره ٥٣٠ (١٩٨٣) ، على علم مستمر بتطور الحالة وتنفيذ ذلك القرار :

٩ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار :

١٠ - تقرر أن تبقى قيد النظر الحالة في أمريكا الوسطى وما قد يحدث من أخطار تهدد الأمن في المنطقة وسير مبادرات السلم .